المصارف الأهلية ترحب بنظام المقسم الوطني

البنـك المركـزي العراقـي يتبنـى برامج علميـة لخلـق استقراريـة في سعر صـرف الدينار

□ بغداد / متابعة المدى

يعكف البنك المركز العراقي على تبني خططاً وبرامج علمية سعياً لخلق استقرارية في سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي ، فيما رحبت المصارف الاهلية بتولي البنك المركزي مسؤولية الاشراف على نظام المقسم الوطني بدل الشركات الاجنبية، ما سيحقق ازدهاراً كبيراً في عمل المصارف.

أعلن نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح عن وضع خطط وبرامج علمية من قبل البنك المركزي لخفض سعر صرف الدولار مقابل الدينار ليصل الى سعره الطبيعي في السوق والبالغ (١١٩٠) خلال الفترة المقبلة.

وقال صالح (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن الطلب المتزايد على الدولار ما زال مستمراً في السوق، ما ادى الى حصول حالة ارباك في السوق من خلال زيادة الطلب على شراء الدولار بشكل مفاجئ ما ادى الى زيادة سعره حتى وصل الى (١٣٠٠)دينار للدولار الواحد خلال الفترة الماضية.

واضاف : أن سياسة البنك المركزي والخطط الموضوعة من قبله تم تخفيض قيمة الدولار بالتدريج حتى استقر الى سعر (١٢٤٠)دينارا مقابل دولار واحد (في السوق) برغم ان مزاد البنك المركزي يبيع الدولار بـ(١١٨٩) للمصارف والمتعاملين معه، للحفاظ على العملة المحلية من التدهور لان زيادة سعر صرف الدولار الى اكثر من الرقم المحدد يسبب تدهوراً للعملة الوطنية.

وتابع : تم وضع خطط وبرامج علمية ومدروسة لخفض قيمة الدولار اكثر امام الدينار حتى يصل الى سعره الحقيقي ليستقر فيه (١١٩٠) دينارا و(١٢٠٠)دينار في السوق ومن ثم يتم التفكير بعيداً لجعل الدولار يساوي ديناراً من خلال وضع خطط بعيدة المدى بعد ان يستقر الوضع السياسي في داخل البلد وخارجه وعند تنويع الايرادات المالية للدولة.

وقد شهد الدولار الأميركي ارتفاعاً كبيراً وغير مسبوق له بقيمته أمام الدينار العراقي خلال الاشهر الماضية، حيث بلغ سعر صرف الدولار الواحد بـ(١٣٠٠)دينار عراقي، بعدما كان محافظاً على سعره ولفترة طويلة بـ(١١٧٠) ديناراً مقابل دولار واحد، مما ولدّ خوفاً كبيراً لدى الأوساط الاقتصادية باستمرار الزيادة بسعره وتأثيره المباشر على الاقتصاد العراقي.

يذكر ان سعر صرف الدولار الحالي يساوي (١٢٤٠)دينارا .

في غضون ذلك أشادت رابطة المصارف الاهلية بتولي البنك المركزي مسؤولية الاشراف على نظام المقسم الوطني بدل الشركات الاجنبية، ما سيحقق ازدهاراً كبيراً في عمل المصارف.

وقالت الرابطة (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن اشراف البنك المركزي على عمل نظام المقسم الوطني الذي سيتم في الايام القليلة المقبلة سيحقق ازدهاراً كبيراً لعمل المصارف في العراق، أفضل من الشركات الاجنبية التي تقدم خدمة ذات نطاق ضيق.

وأضافت : أن المقسم الوطني سيشمل جميع المصارف الحكومية والأهلية وتحت أشراف البنك المركزي الذي سيعمل على تسوية الحسابات المصرفية من خلال منظومة حسابية متصلة بجميع المصارف وتحت اشراف البنك المركزي.

وأوضحت : أن نظام المقسم الوطني سيكون بمثابة نقطة مركزية تصب فيها الحسابات المصرفية جميعها على مدار السنة وسيعمل على تسوية الحسابات المصرفية للمصارف الدائنة والمدانة لكي لا تقع المصارف بخسارة مالية.

وأشارت الى أن استخدام نظام المقسم الوطني سيغني القطاع المصرفي عن الاعتماد على الشركات الخارجية وسيقلل الكلف ومخاطر التعامل مع الشركات الاجنبية.

الى ذلك توقع الخبير المصرفي محسن علي انسحاب المصارف الصغيرة ذات رؤوس الاموال القليلة من سوق العراق للاوراق المالية ، مشيراً الى ان البورصة العراقية تحتاج الى تطوير اكثر لسهولة تداول الأسهم بين الشركات. وقال علي (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن سوق الاوراق المالية في العراق منذ عام (٢٠٠٣) وحتى الان ما زال غير مشجع وفيه قصور على الرغم من التطورات الموجودة فيه وادخال الجانب التكنولوجي واستخدام الاجهزة الالكترونية، وتابع: هذا يرجع الى ان المجتمع لديه رؤية قاصرة بخصوص هذا السوق وربما وجود شك في دور سوق الاوراق المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وأضاف: إن الاستثمار في البورصة يعد استثماراً غير مباشر من خلال مساهمة الشركات التنموية والمصارف المالية، مشيراً الى ان القطاع المصرفي العراقي ما زال عاجزاً على اداء دوره بالشكل الصحيح في عملية التنمية الاقتصادية على الرغم من أن العراق كان معوّلا عليه بان يؤدي الدور المهم في عملية الاصلاح الاقتصادي للبلد.

وأوضح أن البنوك العراقية الصغيرة اذا لم تطور نفسها بامتلاك مبالغ كبيرة فأنها ستنسحب من سوق الاوراق المالية في حال دخول مصارف كبيرة ذات رؤوس اموال عالية قد تكون مندمجة مع مصارف اخرى لأنها غير قادرة على المنافسة مع تلك البنوك.

قنينة الغاز بـ 25 ألف دينار .. وزارة النفط تصر : لا شحة في الغـاز

□ بغداد / متابعة المدى

فيما تفاقمت ازمة الغاز السائل في بغداد والمحافظات تؤكد وزارة النفط بعدم وجود شحة في الغاز عكس معطيات الواقع .

وارتفعت أسعار اسطوانات الغاز رويدا رويدا من (٥) آلاف دينار الى أكثر من (٢٥) ألف دينار .

وقللت الشركة العامة لتعبئة الغاز السائل من الازمة فسارعت الى نفي حصول أزمة أو قيامها برفع أسعار منتجاتها، متهمة بعض وسائل الإعلام بتأجيج الوضع من خلال الترويج لوجود أزمة غاز.

وقال مدير توزيع المشتقات النفطية في بغداد علي الموسوي (للوكالة الاخبارية للانباء): إن أسعار الغاز كما هي.

واضاف : ان حدث شح في الغاز في بغداد وبعض المحافظات نتيجة وجود خلل فني في انبوب نقل الغاز من محافظة البصرة إلى بغداد، لكن وزارة النفط والشركة العامة لتعبئة الغاز تجاوزت هذا الخلل وتم إصلاح الأنبوب.

وقال الموسوي: إن بعض وسائل الإعلام روّجت لخبر غير دقيق ولم يصرح به أي مصدر مسؤول ما دفع المواطنين إلى الإسراع لشراء اسطوانات الغاز وخزنها خوفاً من حدوث أزمة كبيرة في مادة الغاز.

وأكد: تخطي المشكلة الفنية في الأنبوب بين بغداد والبصرة وانتاج أكثر من (١١٥) ألف اسطوانة غاز في بغداد.

وأضاف: أن شركة توزيع الغاز قامت بتجهيز جميع محطات التعبئة بالغاز وكل الوكلاء الحكوميين والأهليين، وبدأت أسعاره تنخفض إلى (٨٠٠٠) دينار.

وأوضح: أن الوزارة فرضت إجراءات قاسية بحق جميع المخالفين من الباعة المتجولين في رفع أسعار الغاز عن التسعيرة الحكومية، داعياً، جميع المواطنين تبليغ المجالس البلدية للحد من تجاوزات الباعة المتجولين.

وأكد الموسوي: وجود أكثر من (١٢٠٠) وكيل جوال في بغداد تحت إشراف المجالس البلدية وعند حصول أي مخالفة من الوكلاء تقوم الشركة العامة لتعبئة الغاز بفسخ عقدهم نهائياً ومنعه من العمل مرة أخرى وإجباره على دفع غرامات مالية.

من جانبها طالبت عضو لجنة النفط والطاقة النائب سوزان السعد، وزارة النفط بتشكيل لجنة رقابية واستقصائية لمعرفة الأسباب الحقيقة لارتفاع أسعار اسطوانات الغاز في المناطق الأكثر كثافة سكانية في بغداد والمحافظات.

وأكدت السعد: أن وزارة النفط والشركة العامة لتعبئة الغاز أعلنت عدم وجود أي ارتفاع لأسعار الغاز، لكن الواقع يشير الى العكس، خاصة في المناطق الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية.

بدوره نفى الناطق باسم وزارة النفط عاصم جهاد وجود أي شح في الغاز، مؤكداً أن الشركة العامة لتوزيع الغاز تقوم بتوزيعه بصورة طبيعية ولا تواجه أية عراقيل. وقال جهاد(للوكالة الاخبارية للانباء) : إن معدل الاستهلاك اليومي في بغداد هو (٦٥) ألف اسطوانة غاز والشركة العامة لتعبئة الغاز تقوم بضخ إضعاف الإنتاج بـ(١٥٠) ألف اسطوانة في بغداد.

وأكد جهاد: وجود بعض ضعاف النفوس من الباعة المتجولين يقومون برفع أسعار الغاز ولديهم جهات ساندة لعملهم لاستغلال المواطن وبث إشاعات لجذب الطلب وقلة المعروض.

وأشار إلى أن الحكومة المركزية اتخذت إجراءات سريعة بضخ كميات كبيرة من الغاز وتوزيع شاحنات محملة باسطوانات الغاز وبيعها للمواطنين بأسعار رخيصة في جميع محافظات العراق . ودعا جهاد المواطنين الى الإبلاغ عن أية حالة تجاوز من قبل الوكلاء أو الباعة المتجولين باتصال على الخط الساخن (١٧٦) للمفتش العام في وزارة النفط .

أسعار نفط برنت تهبط دون 114 دولاراً وتحت 95 دولاراً للخام الأمريكي

□ متابعة / المدى الاقتصادي

هبطت العقود الآجلة لخام برنت دون مستوى ١١٤ دولارا للبرميل امس الجمعة مع انحسار المخاوف بشأن الامدادات بسبب احتمال سحب الولايات المتحدة من الاحتياطيات النفطية في حين هدأت تصريحات إسرائيل بشأن إيران المخاوف من صراع محتمل في الشرق الاوسط من شأنه تعطيل الصادرات.

وساعدت انباء عن أن البيت الأبيض "ينفض الغبار عن خطط قديمة" للسحب من الاحتياطيات على تراجع اسعار العقود الآجلة عن أعلى مستوياتها في ثلاثة اشهر.

وارتفع الخام الأوروبي باكثر من الثلث في أقل من شهرين من أدنى مستوياته في عام البالغ ٨٨,٤٩ دولار للبرميل مع تنامي المخاوف من صراع وشيك بسبب برنامج إيران النووي.

ونزل سعر برنت ١,٣٣ دولار إلى ١١٣,٩٤ دولار للبرميل وتراجع سعر الخام الأمريكي الخفيف ٤٤ سنتا إلى ٩٥,١٦ دولار للبرميل.

وكانت اسعار العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي قد ارتفعت أكثر من واحد في المئة يوم الخميس الماضي بعد ان قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ان تعهد رئيس البنك المركزي الاوروبي في الآونة الأخيرة بفعل كل ما هو ضروري للدفاع عن منطقة اليورو يتماشى مع ما يقوله الزعماء الأوروبيون الأمر الذي عزز النفط والأسهم في وول ستريت وشكل ضغطا على الدولار وأذكى الآمال في مزيد من اجراءات التحفيز الاقتصادي.

وزاد سعر الخام الامريكي الخفيف لتسليم سبتمبر/ ايلول عند التسوية ١,٢٧ دولار أو ١,٣٥ في المائة الى ٩٥,٦٠ دولار للبرميل بعد ان تراوح في نطاق من ٩٣,٩٣ دولار إلى ٩٥,٧٥ دولار.

وحافظ الخام الأمريكي على معظم مكاسبه بعد انباء تفيد ان البيت الابيض يدرس خططا قديمة لاحتمال السحب من الاحتياطيات النفطية من أجل خفض اسعار البنزين المتزايدة ومنع ارتفاع تكلفة الطاقة من تقويض نجاح عقوبات ايران.

وفي لندن ارتفعت اسعار عقود مزيج نفط برنت لشهر سبتمبر/ أيلول عند التسوية ٦٥ سنتا أو ٠,٥٦ في المائة إلى ١١٦,٩٠ دولار للبرميل اعلى سعر تسوية له منذ الثاني من مايو/ آيار بعد ان جرى تداوله في نطاق من ١١٥,٥٠ دولار إلى ١١٧,٠٣ دولار، وارتفع سعر عقود برنت لتسليم اكتوبر/ تشرين الاول عند التسوية ٩٦ سنتا الى ١١٥,٢٧ دولار للبرميل.

في غضون ذلك قالت منظمة أوبك أمس الجمعة إن سعر سلة خاماتها القياسية ارتفع إلى ١١٢,١١ دولار للبرميل يوم الخميس من ١١٠,٦٥ دولار في اليوم السابق.

وتتكون سلة أوبك من ١٢ خاماً هي مزيج صحارى الجزائري وخام جيراسول الأنغولي والخام الإيراني الثقيل والبصرة الخفيف العراقي والتصدير الكويتي والسدر الليبي وبوني الخفيف النيجيري والبحري القطري والعربي الخفيف السعودي ومربان الإماراتي وميري الفنزويلي وأورينت من الاكوادور .

إتلاف أكثر من 1700 طن من البضائع الداخلة إلى إقليم كردستان عبر تركيا

□ دهوك / متابعة المدى

أعلنت مديرية مجمع إبراهيم خليل الحدودي بمحافظة دهوك عن إتلاف وإرجاع أكثر من ١٧٠٠ طن من البضائع التجارية الداخلة إلى إقليم كردستان عبر تركيا خلال شهر تموز الماضي، مشيرة إلى أن قرار الإرجاع والإتلاف تم بعد تأكد النتائج المختبرية بعدم صلاحيها.

وقال قسم الإعلام في المديرية في بيان له نقلته "السومرية نيوز"، إن "المجمع أتلف خلال شهر تموز الماضي أكثر من ١٣١ طنا من المواد الغذائية والتنظيفية والطبية الداخلة من تركيا"، مبيناً أن "عملية الإتلاف تمت بعد تأكد النتائج المختبرية بعدم صلاحية تلك المواد".

وأضاف البيان أن "المجمع أرجع أيضا أكثر من ١٥٧٥ طناً من البضائع إلى مناشئها لعدم مطابقتها شروط السيطرة النوعية والمختبرية"، موضحاً ان "تلك البضائع تتألف من المواد الغذائية المتنوعة والإنشائية والسكائر والتنظيف".

وكان معبر إبراهيم الخليل الحدودي بمحافظة دهوك قد أتلف وأرجع نحو مليون وخمسمائة ألف طن من المواد المستوردة الداخلة إلى إقليم كردستان عبر تركيا خلال العام الماضي ٢٠١١، لعدم صلاحية وتطابق المواصفات المختبرية لتلك المواد.

ويُعد مجمع إبراهيم خليل الحدودي بقضاء زاخو، نحو ٧٠ كم شمال مركز محافظة دهوك، المعبر الوحيد والرسمي الذي يربط إقليم كردستان والعراق بتركيا كما يعد البوابة التجارية البرية الرئيسة بين العراق وتركيا والدول الأوروبية، وبحسب مصادر وزارة تجارة إقليم كردستان فإن ثلاثة آلاف شاحنة تعبر بين العراق وتركيا عبر بوابة إبراهيم الخليل.

هيئة استثمار بغداد : افتتاح مدينة ألعاب شرق العاصمة

□ بغداد / متابعة المدى

قالت هيئة استثمار بغداد انها افتتحت مدينة العاب جديدة في شرق العاصمة بغداد بكلفة تجاوزت الـ٣ مليارات دينار وبفترة انجاز بلغت ٩٠٠ يوم.

وقال رئيس الهيئة شاكر الزاملي لـ"السومرية نيوز"إن الهيئة افتتحت مدينة العاب ارض الامل في شارع فلسطين شرق العاصمة العراقية بغداد،مبينا إن" كلفة المشروع بلغت نحو ثلاثة مليارات وتسعمائة مليون دينار عراقي".

واضاف الزاملي أن "فترة انجاز المشروع بلغت نحو ٩٠٠ يوم"،لافتا الى أن مدينة العاب الامل تحوي على حدائق وباركات ومحال تجارية". يذكر أن امانة بغداد اعلنت نهاية العام الماضي(٢٠١١) عن بدء عدد من الشركات الاستثمارية بانشاء مدن العاب ومنتزهات في جانبي الكرخ والرصافة وهي مشروع ارض السندباد ضمن مدينة ألعاب الرصافة ومشروع مدينة العاب المنصورية والمدينة المائية قرب منطقة الشعلة شمال بغداد، إضافة إلى مدينة ألعاب حي العدل قرب طريق المرور السريع غرب العاصمة".

اتفاقية اقتصادية بين العراق وجنوب أفريقيا

□ بغداد / متابعة المدى

دعا عضو لجنة الطاقة والنفط النائب عدي عواد، الحكومة الى ضرورة ابرام اتفاقية التعاون الاقتصادي المشترك بين العراق وجنوب افريقيا لانها ستخدم قطاع النفط والطاقة والصناعات البتروكيمياوية كونها تعد من البلدان المتطورة في هذا المجال.

وقال عواد (للوكالة الاخبارية للانباء) :إن جنوب افريقيا تعد من البلدان الرائدة والمتقدمة في مجال النفط والطاقة وحتى في مجالات اخرى كالصناعات البتروكيمياوية والزراعة، مشيراً الى ان تعزيز العلاقات الاقتصادية معها سيدعم الاقتصاد الوطني وينهض به.

واضاف: أن العراق تخلف كثيراً عن التطور الحاصل في العالم بمختلف المجالات الحياتية نتيجة للحروب والعقوبات الدولية التي كانت مفروضة في زمن النظام السابق مما جعل الدول العالمية المتطورة والمتقدمة تخشى إبرام اتفاقيات اقتصادية مع العراق وزج شركاتها الاستثمارية إليه، لافتاً الى ان خطوة الحكومة الاتحادية لإعادة تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المتقدمة جيدة وستعيد الثقة بالشركات للقدوم الى الاستثمار في العراق.

وأوضح عواد: أن العراق بحاجة الى تأهيل بناه التحتية لاسيما الخاصة بقطاع الطاقة والنفط كونه المصدر الرئيس للاقتصاد الوطني من خلال الاستعانة بخبرات الدول المتقدمة كجنوب افريقيا لتطوير حقول النفط وايجاد بدائل لمصادر الطاقة من غير الوقود كاستغلال الطاقة الشمسية او طاقة الرياح، مؤكداً ان العراق معتمد في توليد طاقته الكهربائية على البترول وهذا غير صحيح.

وقد اعلن الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ ان الحكومة وافقت على اتفاقية تعاون اقتصادي مشترك مع جنوب افريقيا تختص في مجالات الطاقة والنفط والصناعات النفطية والزراعة، للنهوض بالقطاعات الاقتصادية وتعزيزاً للعلاقات الثنائية بين العراق وجنوب أفريقيا.